كلمة ونص

محمد راكان مصطفى

بيان تكلفة

مازالت أسعار السلع والخدمات تشهد ارتفاعاً متتالياً بشكل أسبوعي، التي باتت تحصل بشكل يومي خلال شهر رمضان المبارك، وتختصر التبريرات من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك والجهات التابعة لها بأن التسعير يتم وفق بيان التكلفة.

الخدمات الحكومية مازالت هي الأخرى تشهد ارتفاعاً من حين إلى آخر، عبر رفع الفواتير وأجور الخدمات، وصولاً إلى رفع رسم الطابع الذي شهد مؤخراً ارتفاعاً بلغ ١٠ أضعاف الرسوم التي كان يتم العمل بها، ما أدى إلى ارتفاع كبير في كل الخدمات المقدمة للمواطن.

دائماً المبرر الحكومي أن الرفع يتم لتحسين جودة الخدمة وحتى يتسنى للجهة العامة الاستمرار بتقديم الخدمة وفقاً لبيان التكلفة.

حتى الإكرامية لم تسلم من الرفع من قبل كثير من القائمين على الوظائف الخدمية التي يتعلق بها كثير من مصالح المواطنين، والمبرر الغلاء وارتفاع الأسعار، والحجة «ما عاد توفي».

التضخم الذي أصاب جميع السلع والخدمات الذي تجاوز المئتين بالمئة من مطلع العام الماضي إلى الآن، وشهد تسارعاً واضحاً منذ بداية رمضان، ناهيك عن ارتفاع أسعار حوامل الطاقة في السوق السوداء الذي أدى بدوره إلى ارتفاع التكاليف وبالتالي ارتفاع الأسعار أضعافاً مضاعفة، حتى بات لا يطيق لظى نارها إلا من رحم ربي.

راتب الموظف بمتوسط ١٠٠ ألف ليرة لم يعد يغني من جوع، حتى إنه لم يعد يكفيه ثمن طعام لبضعة أيام، أما اللباس فحدث ولا حرج فإن إكساء عائلة من خمسة أفراد بات يحتاج من دون مبالغة إلى قرض من مصارف ذوي الدخل المهدود.

وبات المرض من الرفاهيات لا يستطيع تحمل تكلفته الجميع، فإن نزلة برد تحتاج إلى علاج يقارب نصف الراتب، ومعاينة الطبيب المختص من ذوي الصيت الذائع قد تأتي على نصف الراتب وربما أكثر، ناهيك عن التحاليل والأشعة التي باتت تحتاج في بعض الحالات إلى راتب عام؟

هذه الارتفاع المستمر في كل المتطلبات الخدمية والمعيشية بات يتطلب من الحكومة أن تحاول إنجاز دراستها لرفع الرواتب التي مر على البدء بها سنوات، حتى بتنا نرى شغوراً في الكثير من وظائف القطاع العام، بعد استقالة الكثيرين بهدف البحث عن فرصة عمل في القطاع الخاص أو التوجه إلى العمل في مشروع خاص حتى وإن كان بسطة صغيرة.

بيان التكلفة، الوصفة السحرية لتبرير كل ارتفاع حاصل يبدو أنه لم يصل ضمن خصائصه إلى الجانب الخاص ببيان تكلفة حياة المواطن ومتطلبات عائلته، وأن المواطن لم يعد قادراً على الاستمرار إن لم تتوسع خصائص هذه الوصفة لتشمل راتبه المتواضع الذي لم يعد يقوى على الصمود لساعات بعد مغادرته لحاضنة الصرافات الإلكترونية، وحتى مع أقوى وسائل الإنعاش.

تقديرات بأن ثلث السكان يحصلون عليها

الحوالات الخارجية تنعش أسواق حلب قبيل العيد

حلب- خالد زنكلو

أنعشت الحوالات الخارجية الواردة إلى سكان حلب أسواق المدينة مع اقتراب عيد الفطر، بعد فترة ركود من جراء ارتفاع الأسعار ونسب التضخم وتراجع القدرة الشرائية لأغلبية السكان.

وشهدت أسواق المدينة في الأيام الأخيرة تحسناً ملحوظاً في الطلب على السلع والمواد المختلفة لمناسبة العيد بعد ضخ أموال جديدة لا بأس بها في شرايينها، غذتها الحوالات الخارجية لأبناء المدينة من أبنائهم وأقاربهم المقيمين خارج البلاد.

ويمكن ملاحظة تنامي حركة التسوق في الأسواق الرئيسة في حلب، بما فيها الأسواق الشعبية، وخصوصاً في فترتي ما قبل الإفطار وما بعده، حتى إن بعض الأسواق استجابت للطلب المتزايد على بضائعها بافتتاح محالها التجارية حتى فترة السحور التي تشهد إقبالاً من المتسوقين الذين يفضلون الخروج إليها في غير أوقات الازدحام المعتادة.

وقدر أصحاب محال للألبسة ومستلزمات العيد لـ«الوطن» نسبة الزيادة في مبيعاتهم خلال الأيام الثلاثة الأخيرة بـ٣٠ بالمئة مقارنة بالأيام السابقة التي شهدت ركوداً واضحاً في عمليات الشراء بسبب نضوب مدخرات المتسوقين وعدم توافر المال الكافي لديهم بفعل نفقات شهر رمضان كأهم مناسبة شرائية تستنزف مقدراتهم المالية.

وعزا هؤلاء إقدام المتسوقين على الشراء بالتزامن مع ارتفاع نسبة الحوالات الخارجية الواردة إليهم كتبرعات أو صدقات فطر أو مساهمات مالية دورية، متوقعين زيادة عدد الحوالات بشكل واضح خلال الأيام المتبقية من شهر الصوم وقبيل عيد الفطر.

وقدر متعاملون في الأسواق لـ«الوطن» نسبة الأهالي الذين يحصلون على مساعدات مالية عن طريق الحوالات بحوالي ثلث عدد السكان، وخاصة القاطنين منهم في الأحياء الشعبية ممن ركبوا موجة النزوح إلى ألمانيا نهاية ٢٠١٥، وقبلها إلى تركيا، ثم بعد ذلك إلى مصر والعراق ودول الخليج العربي، وهي الدول التي تتبوأ الترتيب الأول في سلم أعداد السوريين خارج البلاد ممن يبادرون لمساعدة ذويهم في الداخل.

«أبو عبدو»، القاطن في حي الهلك شرق حلب والأب لطالبتين جامعيتين وطالب في الثالث ثانوي العلمي، يقول لـ«الوطن» إنه لولا الحوالات التي ترسلها شهرياً ابنته التي تعمل مع زوجها في مدينة أربيل شمال العراق لما تمكن من تلبية نفقات عائلته ولا مستلزمات الشهر الفضيل وحاجيات العيد.

أما «محمد. ه» من سكان حي أغيور (أقبول) شرق المدينة أيضاً، فيؤكد لـ«الوطن» أن مصروف عائلته، المكونة من ٥ أشخاص، يعتمد بشكل رئيس على الحوالات التي يرسلها إليهم ابنه الذي غادر قبل عامين للعمل في ورشة ألبسة بمصر. ولفت إلى أنه استلم حوالة قبل يومين تعادل ١٠٠ دولار من ابنه ليبدأ رحلة شراء المواد الضرورية للعيد، ومنها ألبسة أطفاله.

ولفت «أحمد. ت» لـ«الوطن» أن الكثير من أبناء حيه «السكري» يعيشون على الحوالات التي يرسلها أبناؤهم ممن سافروا إلى ألمانيا وتركيا خلال سنوات الحرب، وبمعدل ١٠٠ يورو لكل عائلة شهرياً «وهو مبلغ مقبول للوفاء بتكاليف الحياة في ظل انسداد أفق الحصول على رواتب مجزية في القطاعين العام والخاص توازي ارتفاع الأسعار الجنوني لجميع أنواع المواد الغذائية والسلع على اختلاف أنواعها».

ويؤثر أبناء حلب من المقيمين خارجها، وخاصة في الدول الأوروبية، إرسال صدقات الفطر إلى ذويهم وأقاربهم في المدينة قبيل عيد الفطر، ما يمكنهم من تحسين حالتهم المادية وشراء ما يلزمهم للعيد، وهو ما ينعكس إيجاباً على الأسواق في الأيام الأخيرة من الشهر الفضيل كل عام.

سوق رمضان الخيري في سلمية..

التجار خفضوا الأسعار يوم الافتتاح فقط وبحضور المسؤولين ثم رفعوها

حماة- محمد أحمد خبازي

يطالب مواطنون من أهالي مدينة سلمية، يفتح سوق رمضان الخيري بالنهار أيضاً لا أن يقتصر على الليل فقط، ليتسنى لهم شراء مستلزماتهم، وبرفده بمواد جديدة كل يوم ليحقق الغاية التي افتتح من أجلها، وهي توفير المواد للمواطنين بأسعار أقل من مثيلها بالأسواق المحلية، وخصوصاً في هذه الأيام التي تسبق عيد الفطر السعيد.

في حين ذكر مواطنون آخرون لـ«الوطن»، أن أسعار معظم المواد الغذائية والمنظفات المعروضة بالسوق، لا تختلف كثيراً عن أسعار المحال التجارية في المدينة، وأوضح بعضهم أن الأسعار كانت منخفضة في اليوم الأول، أي أثناء افتتاحه من المسؤولين، وأمام عدسات المصورين، لكن الباعة غيروا الأسعار بعد ذلك وعادوا إلى عادتهم القديمة.

ولفت بعضهم إلى أن ليتر الزيت يباع بالمهرجان مابين ١٥٥٠٠ – ١٦٠٠٠ ليرة، بينما في المحال التجارية يباع بـ ١٥٠٠٠ ليرة، فأين التخفيضات ؟

وذكر مواطنون أن كشك بيع المتة اختفى منذ يومين من السوق، وهو ما يعني عدم توافر المتة بالسعر الرسمي!

من جانبهم، بيَّنَ العديد من الباعة المشاركين في السوق لـ«الوطن»، أن المشاركة فرصة جيدة بالنسبة لهم، للترويج لمنتجاتهم وبيعها بسعر يناسب المواطنين، وأوضحوا أن التخفيضات على موادهم حقيقية، والهدف من المشاركة بفعاليات هذا السوق، هو البيع بكميات كبيرة بهامش ربح قليل، وتوفير مستلزمات رمضان والعيد للمواطنين.

ولفت بعضهم إلى أن التخفيضات على الألبسة والأحذية بلغت نحو ٥٠ بالمئة، وهو ما قوبل بإقبال جيد من المواطنين على الشراء.

وأكد المدير العام لشركة تجفيف البصل والخضار بسلمية باسل الحموي أن أسعار المواد التي نباع في جناح الشركة تقل عن مثيلها في السوق بنسبة كبيرة.

وبيَّنَ أن سعر كيلو البرغل بكل أنواعه ٤٨٠٠ ليرة، والزعتر بـ١٨٠٠٠ ليرة، والفلافل بـ١٠٠٠٠ ليرة، والبصل المجفف بـ٢٠٠٠٠ ليرة، و«المطربان» البندورة وزن ٢٠٠ غ يباع بـ٦٠٠٠ ليرة، وكيلو الملوخية بـ٢٥٠٠٠ ليرة.

وبيَّن مدير فرع السورية للتجارة بحماة حيدر اليوسف لـ«الوطن»، أن جناح الفرع يضم تشكيلة سلعية متنوعة، ومن مختلف المواد الغذائية والاستهلاكية، والمنظفات التي تحتاجها الأسرة. وأوضح أن الأسعار تقل عن الأسواق ما نسبته ١٥ – ٣٥ بالمئة، وأن كل المواد ذات نوعية جيدة ومواصفات ممتازة لذلك الإقبال على شرائها كبير.

وبيَّن معتمد توزيع المتة بمنطقة سلمية باسل كنجو لـ«الوطن»، أن المواد التي كانت معروضة بالكشك المخصص لشركة توزيع المتة، تضررت بالطر بنسبة كبيرة، وهو ما جعلنا نتسحب من السوق الرمضاني مؤقتاً ريثما تتحسن الحالة الجوية، فأكشاك السوق غير مؤهلة للأجواء الشتوية وبضاعتنا تغرق بسرعة.

وأوضح أنه تم إعلام كل الجهات المعنية بالمدينة بتعليق مشاركة شركة توزيع المتة ريثما ينحسر المنخفض الجوي.

• «السورية للتجارة»: تشكيلة متنوعة والأسعار أقل من السوق ١٥ - ٣٥ بالمئة

• كشك المتة اختفى.. والسبب «المطر»!!

واقع مائي كارثي تعيشه محافظة السويداء

الشريطي: جميع محطات التصفية على السدود خارج الخدمة خلال شهرين

السويداء -عبير صيموعة

واقع مائي كارثي تعيشه محافظة السويداء أدى إلى حرمان الأهالي من مياه الشرب وعدم القدرة على تأمينها بالحد الأدنى من الكميات في المناطق جميعها على ساحة المحافظة جراء خروج كثير من آبار مياه الشرب من حيز الاستثمار، إضافة إلى بقاء كل السدود دون الحدود الدنيا من التخزين.

مدير مؤسسة مياه السويداء وائل الشريطي أكد لـ«الوطن» أن قلة الهطل المطري هذا العام وضعف جريان الأودية وقلة كميات المياه الواردة إلى السدود إضافة لعدم وجود مخزون مائي كبير ضمنها من الأعوام السابقة سيؤدي إلى خروج جميع محطات التصفية على تلك السدود من الخدمة خلال شهرين من الآن على أبعد تقدير بسبب نفاد مخزون السدود من المياه والتي تشكل نحو ٢٢ بالمئة من كميات المياه المنتجة من المؤسسة، وبالتالي نقص في كميات المياه المنتجة بحوالي ٢٠ ألف متر مكعب يومياً، ما يحتم على المؤسسة استثمار الآبار الموجودة لدى المؤسسة بكامل طاقتها لتأمين الحد الأدنى المطلوب إنتاجه من المياه والذي يلبي حاجة السكان.

وبين الشريطي أن استثمار جميع الآبار يتطلب القيام بأعمال ملحة على وجه السرعة وأهمها توريد ما لا يقل على ٥٠ مجموعة ضخ غاطسة باستطاعات مختلفة وبشكل آني.

وأكد الشريطي مخاطبة وزارة الموارد المائية لدعم المؤسسة بتلك الغاطسات بالسرعة القصوى إضافة إلى ضرورة تزويدها بمضخات أفقية باستطاعات مختلفة مع توريد منظمات جهد ثلاثية الطور ومحولات كهربائية استطاعة «٢٠٠ ك ف أ» وتوريد مدخرات كهربائية وقطع صيانة لوحات كهربائية وكابلات كهربائية بمقاطع مختلفة وبواري بولي ايتيلين مختلفة الأقطار وبواري سحب.

ولفت إلى حاجة المؤسسة لإعادة تأهيل ٤٠ مجموعة توليد كهربائية باستطاعات مختلفة وإعادة تأهيل مجموعات ضخ غاطسة خارجة عن الخدمة لمئة مجموعة ضخ مع إجراء إصلاحات رئيسية لستة صهاريج مياه.

وأشار مدير المؤسسة إلى حاجة جميع مشاريع المياه في المحافظة إلى أعمال التأهيل والصيانة حيث يحتاج مشروع آبار خازمة المغذي لمنطقة صلخد وقراها إلى إعادة تأهيل ٦ آبار خرجت عن الخدمة من خلال إصلاح المضخات الغاطسة وتأهيل ٣ آبار أخرى باصطياد التجهيزات الساقطة فيها ثم إبدال المضخات الغاطسة والكابلات وبواري السحب مع ضرورة حفر وتجهيز بئرين ضمن المشروع لكون خطوط التغذية الكهربائية محايدة عن التقنين وأنابيب الضخ الرئيسية تستوعب تصريف كميات إضافية لوجود مأمولية جيدة، كما يحتاج مشروع آبار الثعلة والذي يعتبر أهم مصادر المياه لمدينة السويداء إلى إعادة تجهيز ٦ آبار بإبدال المضخات الغاطسة وتجهيز أربع آبار أخرى بكامل التجهيزات الكهربائية والميكانيكية مع ضرورة ربط آبار الكورنيش الغربي الخمس في المدينة بخط كهربائي محايد عن التقنين إلى خلية المعامل.

ولفت الشريطي إلى حاجة مشروع آبار الديانة المغذي لقرى المناطق الشرقية إلى تجهيز ثلاث آبار بإعادة تأهيل مجموعات الضخ الغاطسة والكابلات والبواري، إضافة إلى العمل على تجهيز بئر محفورة على بعد ١,٥ كم من محطة الضخ الأولى بكامل التجهيزات مع تمديد خط مياه لوصله إلى المحطة كما يحتاج مشروع آبار الرشيدة إلى تجهيز خمس آبار حيث يحتاج بئرين لأعمال اصطياد التجهيزات الساقطة مع إبدال مضخات الغطس ضمنها وضمن الآبار المتبقية مع ضرورة تجهيز بئر الرشيدة رقم ٥ لأول مرة بكامل التجهيزات الكهربائية والميكانيكية، مبيناً حاجة مشروع آبار خربا الذي يؤمن المياه لمحور خربا –عرى –الكفر –حيران إلى تجهيز ٤ آبار مع صالة الضخ، إضافة إلى حاجته إلى تأمين التغذية الكهربائية لها لتكون هذه الآبار بديلاً من سد حبران حين خروجه من الاستثمار.

وأكد الشريطي أن تأمين احتياجات جميع تلك المشروعات من التجهيزات وعلى وجه السرعة سيكون الضامن الوحيد لتأمين إنتاج مياه الشرب والذي يلبي حاجة الأهالي في جميع المناطق ولو بالحد الأدنى، لافتاً إلى وصول ١٣ مضخة غاطسة من التي جرى العمل على صيانتها وسيتم تركيبها على الآبار في المناطق الأكثر اختناقاً مع انتظار المؤسسة لدفعة جديدة من المضخات الواردة من ورش الصيانة خلال الأيام القادمة.